

برنامج الموئل
UN-HABITAT
للتقبل حضري أفضل



المؤتمر الإقليمي الثاني

" المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية "

27 – 29 نيسان / أبريل 2009
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

خلفية عامة:

يتميز العالم العربي بوجود العديد من المدن التاريخية والتي كان لها دوراً اقتصادياً وثقافياً بارزاً في مرحلة معينة من التاريخ. كما ظهرت حيوية بعض من هذه المدن في أرجاء مختلفة من العالم العربي إلى جانب ظهور مدن أو مراكز حضرية جديدة وناضجة بالحياة. وتتمتع بعض من هذه المدن الناشئة بنظام اقتصادي نشط، فضلاً عن تمتعها بروابط وثيقة مع مختلف الأنشطة على المستويين الإقليمي والدولي مما يجعل هذه المدن في غاية الحيوية على صعيد الاقتصاد والثقافة بيد أنه لا بد لهذه المدن من اتخاذ موقع لها على خارطة التنافسية بين مدن العالم على صعيد الأنشطة الاقتصادية والثقافية كما على صعيد الخدمات التعليمية والصحية.

وقد عقد المؤتمر الإقليمي الأول حول المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية في ثلاث مدن أردنية وهي عمان، والبتراء، والعقبة، في الفترة ما بين 14 و 17 كانون الثاني / يناير 2008، حيث تضمنت التوصيات المنبثقة عن هذا المؤتمر استمرار تنظيمه سنوياً مما يتيح إلقاء الضوء على الشركاء في التنمية الحضرية ومواقع التنافسية التي تشهدها المنطقة.

من جهة أخرى، يهدف هذا المؤتمر إلى توفير فضاء لتبادل الخبرات وتقييم مواطن القوة والضعف من حيث آليات التنافسية في المدن العربية.

1- الإدارة الحضرية: القيادة الإبداعية في المدن العربية

لقد شهدت المدن العربية تحولات أساسية في السنوات الأخيرة ، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المدن واعتماد مبدأ الحكم الرشيد كمفهوم يتضمن السلطة داخل وخارج نطاق المؤسسات الحكومية الرسمية، بحيث يتضمن هذا المفهوم مشاركة مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني بناء على مبدأ الشراكة. علاوة على ذلك، فتسعى المدن العربية إلى تطبيق الإدارة الحضرية السليمة، حيث أن عملية صنع القرار تعمل على صنع الشراكة بين القادة على مختلف المستويات الحكومية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني.

ويمكن أن تتضمن أوراق العمل المواضيع التالية:

- تمكين الحكومات المحلية من خلال عملية اللامركزية.
- إنشاء شراكة مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بوصفها أدوات لتنفيذ عمليات التعبئة والوصول إلى الجهات المستفيدة من المشاريع.
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة، وضمان شمولية الشرائح الفقيرة ضمن هذه العملية.
- تعزيز الأساليب القائمة على أساس المشاركة (أي نظم إعداد الموازنات التشاركية باعتبارها عملية للقيام بالمداولات واتخاذ القرارات والتي يمكن لسكان المدن من خلالها اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخصيص جزء من موازنات البلديات).

2- الفقر وشمولية الفئات المهمشة: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المدن العربية

تعتبر المدينة الشمولية المكان حيث يمكن لكافة الأفراد المشاركة بشكل مثمر وإيجابي في تنمية المدينة، وذلك بصرف النظر عن مستوى الثراء، أو الجنس، أو السن، أو العرق، أو العقيدة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز مبدأ الشمولية لا تعد قضية اجتماعية فحسب، بل أنها تعد مسألة مركزية لتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويبحث هذا المحور في مدى نجاح أو إخفاق المدن العربية في إدماج الفئات الضعيفة ضمن عملية التنمية بغية تقليص الفجوات ما بين الأحياء الفقيرة وغيرها من الأحياء السكنية في المدن.

ويمكن أن تتضمن أوراق العمل المواضيع التالية:

- دعم المشاركة المحلية أو الأساليب الاستشارية التي تعمل على إدماج الفئات المهمشة في عمليات صنع القرار.
- تعزيز تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية (المياه، والمسكن، والخدمات الصحية، وما إلى ذلك).
- رسم خرائط لتحديد مواقع الفقر وأنواع التهميش (تحديد الفئات المهمشة، وأماكن سكنها، وما مستوى التهميش الذي تعاني منه هذه الفئات) فضلاً عن تعزيز عملية جمع البيانات والمعلومات.

3- العولمة: التنافسية في المدن العربية والمدن العالمية

تشهد المدن في شمال وجنوب المعمورة ترابطاً متزايداً والذي تتيحه آليات التعاون ما بين مختلف المدن، كما تعد المدن العربية جزءاً من شبكة المدن العالمية والمتأثرة بالمشورات الاقتصادية العالمية فضلاً عن تأثرها بعمليات الهجرة الإقليمية والدولية إما لأسباب إنسانية أو كجزء من ضرورات تنمية المدن بغية تعزيز القوى العاملة الخارجية. وفي ظل سعي المدن العربية لكي تضع نفسها على خارطة التنافسية العالمية، فإنها تقوم بتطوير مرافق البنية التحتية لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى جانب تطويرها للأساليب الرامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. من جهة أخرى، فيمكن للمبادرات المحلية المبتكرة والتي تعمل على ترسيخ الإحساس بالهوية في المدن من إحداث الكثير من التغييرات الإيجابية والتي تستحوذ على الاهتمام السياسي والاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما يمكن أن تتضمن أوراق العمل المواضيع التالية:

- الإستراتيجيات الرامية لتطبيق أنشطة اقتصادية معينة بغية استقطاب الجهات الفاعلة محلياً، وإقليمياً، ودولياً للعمل من مراكز المدن.
- الامتياز في توفير البنية التحتية والخدمات، إلى جانب الامتياز في توفير المرونة المالية لجذب الشركات الإقليمية أو العالمية.
- تعزيز عمليات حفظ وحماية الموروث المادي (بما في ذلك الآثار، المتاحف، المنازل القديمة والمراكز التاريخية، والأحياء السكنية، وما إلى ذلك).
- الحفاظ على الموروث الثقافي غير المادي (كالفنون الموسيقية، الطقوس والمناسبات التقليدية، الأساليب الحرفية التقليدية، وما إلى ذلك).

- تطوير السياحة الثقافية (حيث توجد العديد من المدن في الدول العربية التي استفادت من موارثها الثقافي في تطوير السياحة).
- تشجيع النشاطات الثقافية والترفيهية (المعارض الفنية، معارض الصناعات التقليدية، وما إلى ذلك).

4- الأدوات المبتكرة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في المدن العربية

تعد المدن مصادر رئيسية لانبعاثات الكربون ومختلف عوامل التلوث المنبعثة من النشاطات الصناعية والاقتصادية (وسائل النقل، والنفايات، وإدارة المخلفات، وما إلى ذلك). كما تتأثر نوعية حياة المواطنين في المناطق الحضرية في العالم العربي بشكل مباشر بحالة البيئة الحضرية، حيث تطرح التحديات البيئية التي تواجهها المدن العديد من العواقب الكبيرة على الصحة البشرية كما على الأداء الاقتصادي للمدن بحد ذاتها. بيد أن التحدي يتمثل هنا في تطوير الأداء البيئي للمدن من خلال تطبيق الأساليب المبتكرة وغير التقليدية، كما يمكن إيجاد وسيلة لتحقيق البيئة المستدامة في المدن من خلال تعزيز الحلول التي تجمع ما بين الوعي البيئي، والبيئة المعيشية السليمة، والاستثمارات الاقتصادية، ومسؤولية المواطنين.

كما يمكن أن تتضمن أوراق العمل المواضيع التالية:

- الأنظمة المستدامة للنقل في المناطق الحضرية بغية الحد من تلوث الهواء، والضوضاء، والازدحام.
- مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وغيرها).
- عمليات البناء المستدام (مثل - الهندسة المعمارية البيئية).
- إعادة تدوير النفايات.
- إدارة شبكات المياه.
- المبادرات الزراعية في المناطق الحضرية.
- مشاريع السياحة البيئية.
- القطاع الخاص كمصدر لتشجيع الابتكار لضمان تحقيق البيئة المستدامة.

5- تطوير المعارف لتحقيق إدارة أفضل المدن

تعد عمليات التنمية القائمة على المعرفة أداة هامة لتحقيق الأهداف التنموية الأساسية، مثل الحد من مستويات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه لا بد من إيلاء المزيد من الأهمية لبحوث تكنولوجيا المعلومات، وعمليات تحليلها وتطويرها بغية إدراجها ضمن الإستراتيجية التنموية. علاوة على ذلك، فلا بد من تحسين فرص الحصول على المعلومات لكي يتسنى لواضعي السياسات، والشركاء الدوليين وجميع أصحاب المصالح المشتركة الفرصة لإيجاد فهم أفضل للاحتياجات، والأولويات وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية. من جهة أخرى، فهناك فرصة كبيرة لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال تعزيز فرص الحصول على المعلومات، كما أن تيسير الحصول على المعلومات من شأنه المساهمة في تعزيز الشمولية في المدن فضلاً عن تعزيز عملية " الحكم السليم". علاوة على ذلك، فإن توفير

المعلومات يجعل الحكومات أكثر كفاءة وشفافية ، إلى جانب زيادة قدرتها على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها.

وتعد عملية التنمية القائمة على المعرفة نهجاً أساسياً لتحسين القدرة التنافسية للمدن بالإضافة إلى دعم الابتكارات والنمو الاقتصادي على مستوى المدينة. كما يتطلب المبتكرون وأصحاب المشاريع معرفة الفرص والمعوقات بغية تمكنهم من التصدي للتحديات.

ويمكن أن تتضمن أوراق العمل المواضيع التالية:

- إنشاء المرصد الحضري باعتباره شبكة تتضمن أصحاب المصالح المشتركة المحليين والمسؤولين عن عمليات إنتاج، وتحليل، ونشر البيانات واستنباط المؤشرات فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية في المناطق الحضرية.
- دعم نظام المعلومات الجغرافية من أجل الحصول على المعلومات بطريقة تحليلية من خلال الخرائط الجغرافية، والرسوم والمخططات البيانية، والتقارير الإحصائية.
- إنشاء شبكات تبادل المعلومات بين المدن بغية نقل المعارف، وأفضل الأساليب المتبعة، والدروس المستخلصة من التجارب، ودراسات الحالات، وما إلى ذلك.
- الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتي تعمل على توفير الحوافز لزيادة فرص الحصول على المعلومات وتطوير تقنيات الاتصالات الحديثة.

مقترح ورشة العمل الأولى: توفير المساكن

(ستتم إدارتها من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري)

تطرح عملية التحضر السريع طلباً هائلاً على المساكن، كما أن الاستثمار في المباني والمنشآت والأبراج المرتفعة يضع المدن في مضمار المنافسة على المستويين الوطني والإقليمي، بيد أنه لا يمكن تلبية كافة الاحتياجات والمتطلبات في المدن من خلال هذا النوع من الاستثمارات، الأمر الذي يطرح مسألة عدم المساواة واستثناء الفئات الضعيفة. علاوة على ذلك، فلا بد لسياسات وإستراتيجيات الإسكان ضمان اتباع نهج متوازن لمستويات العرض والطلب بما يتلائم والاحتياجات السكنية للفئات الفقيرة، ولا سيما الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع. كما تتمثل القضية الأبرز هنا في حيازة الأراضي وفرص الحصول على تمويل سكني، حيث تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض مسألة محدودة فرص الحصول على الأراضي بالإضافة لمحدودية فرصها في الاستفادة من مؤسسات تمويل المساكن.

المحاور المقترحة للنقاش ضمن ورشة العمل:

- ضمان الحيازة وعمليات الإخلاء.
- إنشاء المساكن بأسعار معقولة (أسعار المساكن والإيجار بالنسبة لمستوى الدخل).
- أنظمة الائتمان المبتكرة (إنشاء جمعيات الادخار، والجمعيات التعاونية، وضناديق الضمان، وما إلى ذلك).
- إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.
- إنشاء آلية مناسبة لجذب القطاع الخاص للمشاركة في برامج الإسكان الخاصة بالشرائح الفقيرة.

مقترح ورشة العمل الثانية: تطوير الاقتصاد المحلي

(ستتم إدارتها من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي)

تعد التنمية الاقتصادية المحلية عملية تشاركية تتضمن العمل الجماعي للسكان المحليين من شتى القطاعات بهدف تحفيز الأنشطة التجارية المحلية. كما تتأثر هذه العملية بكل من الفرص، والاحتياجات، والمعوقات على الصعيد المحلي.

كما ينبغي أن تتم صياغة الإستراتيجيات المحلية بغية تعزيز وموازنة الأنشطة المرجوة والرامية إلى تطوير المنطقة المحلية سواء من الداخل (من خلال تعزيز الموارد المحلية) أو من الخارج (من خلال استقطاب الأعمال التجارية والتكنولوجيا والتي تتوافق مع القيم والاحتياجات المحلية). من جهة أخرى، فيتطلب هذا الأمر إنشاء شراكة، وإعداد سياسة وأنظمة للحفاظ على نشاط الأعمال التجارية المحلية، والمشاريع الصغرى، ووجود مرافق الدعم وعمليات التنسيق.

المحاور المقترحة للنقاش ضمن ورقة العمل:

- دعم عمليات اندماج الاقتصاد غير الرسمي.
- جذب الاستثمارات في الاقتصاد المحلي (في قطاعات السياحة والصناعة).
- تعزيز نهج يراعي الفوارق بين الجنسين ضمن إستراتيجية تنمية الاقتصاد المحلي.
- إعداد أنظمة الائتمان المناسبة للمشاريع الصغيرة لتنمية الاقتصاد المحلي.
- تعزيز قدرة المشاريع المحلية القائمة.
- تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تعزيز الروابط ما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الحضرية ونظيراتها في مناطق الأرياف.

مقترح ورشة العمل الثالثة: المرصد الحضرية في المدن العربية

(ستتم إدارتها من قبل المرصد الحضري لأمانة المدينة المنورة)

يشهد العالم في يومنا هذا انتشاراً أوسع للطابع الحضري، فضلاً عن وجود أزمة معلوماتية تعاني منها غالبية المدن. بيد أن عملية التحضر المتسارع قد باتت تعمل على تعزيز عمليات تطوير المعارف الحضرية.

ويعد التوفير الأفضل للمعلومات متطلباً أساسياً لمختلف واضعي السياسات، والشركاء الدوليين، وأصحاب المصالح المشتركة في مجالات تخطيط وإدارة عمليات التنمية الحضرية، وذلك بغية إيجاد فهم أفضل لكل من الاحتياجات والأولويات، مما يؤدي بالتالي إلى تطوير عمليات الإدارة الحضرية من خلال اتخاذ القرارات المدروسة وإصلاح السياسات.

من ناحية أخرى، فتمثل المرصد الحضرية أداة لتحسين فرص الحصول على المعلومات الحضرية، وخلق الوعي فيما يتعلق بالقطاع الحضري، بالإضافة إلى دعم الحكومات، والسلطات

المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني حول كيفية استخدام المعلومات والمؤشرات الحضرية في عمليات تخطيط المدن، ووضع السياسات، إلى جانب عمليات الإدارة والتنمية.

المحاور المقترحة للنقاش ضمن ورقة العمل:

- المؤشرات الحضرية: أداة تساهم في إيجاد الصلة ما بين منتجي البيانات وواضعي السياسات.
- إنشاء المرصد الحضري: الالتزامات وأدوار الجهات الفاعلة والشركاء الرئيسيين.
- مخرجات المرصد الحضري: أمثلة ومقترحات.
- نظم المعلومات الجغرافية وقاعدة البيانات الحضرية: أداة لتحليل المعلومات الحضرية المركبة وإيجاد تصور واضح لها.
- إنشاء شبكة للمرصد الحضري في المنطقة العربية.
- الإستراتيجيات المقترحة لاستدامة المرصد الحضري.

المشاركون

يسعى المؤتمر الإقليمي إلى استقطاب مسؤولين على الصعيد المركزي الحكومي في مجالات التخطيط والاقتصاد. كما يسعى إلى استقطاب رؤساء البلديات ومخططي المدن ومسؤولي التنمية المحلية من السلطات المحلية ومن الحكومات المركزية. كما يأمل باستقطاب المنظمات غير الحكومية العاملة ضمن محاور المؤتمر والبرلمانيين المسؤولين عن التشريعات في هذا المجال والأكاديميين وبعض ممثلي القطاع الخاص.

ملاحظة: يتحمل المشاركون كافة نفقات السفر والإقامة.

المنظمون

- وزارة الشؤون البلدية.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
- أمانة عمان الكبرى.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

سينواصل المؤتمر على مدى ثلاثة أيام، يعقد خلالها في مدينة عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة من 27 – 29 نيسان / أبريل 2009.

أوراق العمل

الوزارات والمؤسسات المعنية بمحاور المؤتمر مدعوة لتقديم أوراق عمل تبرز تجربتها ضمن المحور المراد. وكذلك، الدعوة موجهة إلى البلديات وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وأساتذة الجامعات لتقديم أوراق عمل ضمن محاور المؤتمر، مع أهمية الالتزام بالمواعيد التالية:

أ – تقديم ملخصات أوراق العمل يوم الأحد 22 شباط / فبراير 2009.
ب- تقديم أوراق العمل كاملة عن طريق البريد الإلكتروني بموعد أقصاه 31 آذار / مارس 2009.
ج- أوراق العمل التي تستلم بعد هذا التاريخ لن يتم تضمينها في الاسطوانة المدمجة (CD) التي ستوزع على المشاركين.

المراسلات

• الأنسة نور عماشة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
ص.ب 930766 عمان 11193 الأردن
هاتف: 5924889 - 6 - 962
فاكس: 5931448 - 6 - 962
بريد إلكتروني: info@unhabitat.org.jo